معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق
(للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢)

م .د. مهى كريم علي
مديرية تربية الديوانية
talwrd1234@gmail.com

الملخص:

يعد النمو الاقتصادي هو أقوى أداة للحد من الفقر، وأن النمو السريع والمستدام هو بالغ الأهمية للتقدم الأسرع للبلاد ، ومن خلال مؤشرات النمو الاقتصادي يمكن التعرف عن ما حققه النمو على الاقتصاد العراقي. فتلخصت مشكلة البحث بعدم قدرة معايير النمو الاقتصادي من خلال تتبع مسيرة الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يعد خير مؤشر للأداء الاقتصادي من تحسين مستوى الاقتصاد العراقي ، لتأثره بالصدمات التي يتعرض لها العراق والعالم نتيجة لاعتماده على قطاع واحد هو النفط ، وهَدف البحث رصد معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته على الواقع العراقي من خلال التحليل الذي يسهم بمتابعة هذه المعايير ، وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها وضعت التوصيات المناسبة.

الكلمات المفتاحية :- النمو الاقتصادي ، معايير النمو الاقتصادي ، انعكاسات النمو الاقتصادي

Abstract

Economic growth is the most powerful tool for poverty reduction, and rapid and sustainable growth is critical to the country's faster progress. The research problem is summarized by the inability of economic growth standards to track the march of gross domestic product in Iraq Which is the best indicator of economic performance from improving the level of the Iraqi economy, because by the shocks to which Iraq and the world are exposed as a result of its dependence on one sector, which is oil The aim of the research is to monitor the criteria for economic growth and its repercussions on the Iraqi reality through the analysis

Key words (economic growth, criteria for economic growth, Implications for economic growth)

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي اداة لتحسين نوعية الحياة في البلدان النامية (لأنه يمثل الزيادة المطردة السنوية التي يسجلها أي اقتصاد في مجموع الإنتاج أو الدخل) ويقاس بالزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على عدد السكان في البلد ويقاس بالزيادة المطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي وأن النمو السريع والمستدام هو بالغ الأهمية للتقدم الأسرع للبلاد ، ومن خلال مؤشرات النمو الاقتصادي يمكن التعرف عن قرب عن ما حققه النمو على الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث بعدم قدرة معايير النمو الاقتصادي من خلال تتبع مسيرة الناتج المحلي الإجمالي في العراق الذي يعد خير مؤشراً للأداء الاقتصادي من تحسين مستوى الاقتصاد العراقي لتأثر النمو بالصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها العراق والعالم نتيجة لاعتماد نمو الناتج على قطاع واحد هو النفط .

هدف البحث : لرصد معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته على الواقع العراقي من خلال التحليل الذي يسهم بمتابعة هذه المعايير للوصول للحلول الناجعة .

أهمية البحث : للتعرف على انعكاسات معايير النمو الاقتصادي في العراق من خلال مؤشر الناتج المحلي ، وتفاوت الدخول ، ومتوسط نصيب الفرد.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها لم تستطع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتحقق النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وذلك لاعتماده على قطاع وحيد وهو النفط.

حدود البحث: يسلط البحث الضوء على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠الى عام ٢٠١٢.

المصطلحات:

١- **المعايير:** عرف قاموس المعاني المعايير بأنها جمع معيار، وهي إخضاع الأشياء لمقاييس محدَّدة تُقَيَّم من خلالها معياريّة اقتصاديّة، او سياسيّة، او اخلاقية . وهو ما يتخذ اساساً للمقارنة والتقدير. وعرف المعيار بأنه ما يقاس اليه، وهو الاساس الذي يقارن به الاداء ، كما يعرف بأنه الحد المطلوب تحقيقه.(محمد، عبدالرحيم ،المعايير والمؤشرات)

٢- **النمو الاقتصادي** : هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، ويعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالناتج المحلي بما يحقق معدلاً مرتفعا في الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع.(الحمداني،٢٠٢٠، ١٩٥)

٣- **الناتج المحلي الاجمالي** :هو القيمة النقدية او السوقية لجميع السلع او الخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الدولة لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، اي يشمل ما يتم انتاجه داخل الدولة فقط من قبل المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة والمقيمون فيها من جنسيات اخرى لكن لا يدخل في حسابات الناتج المحلي ما ينتجه مواطنون الدولة المقيمون خارجها (عبد الرحمن ، وحربي،٢٠٠٤، ٧٠).

٤- **منحنى لورنز**: هو احد اكثر الاشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل والثروة وغيرها . (الطبولي ،١٩٩٠، ٤٤).

٥- **معامل جيني**: مقياساً جبرياً لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساوة المطلق ومنحنى لورنز الى اجمالي مساحة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى(بخاري،٢٠١٢، ١٦)

الدراسات السابقة

١-دراسة(علي، عبيد،٢٠٢٠) :(تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧) استهدفت الدراسة معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في العراق وعدم قدرتها على مواكبه وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما اوضحته مؤشرات النمو . اذ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد في بيئة الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) وفسرت الدراسة بأن ذلك نتج عن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي مرت بالاقتصاد العراقي لاسيما الحرب العراقية-الكويتية والعقوبات الاقتصادية خلال مدة التسعينات والتداعيات لأحداث عام ٢٠٠٣. واوصت الدراسة بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعة والصناعة فضلا عن القطاع التوزيعي والقطاع الخدمي من خلال مساهمة القطاع الخاص.

٢-دراسة (الحمداني،٢٠٢٠):(تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ظل الهيمنة الريعية الواقع الحالي والمستقبل)، استهدفت الدراسة رصد ملامح الاختلال الاقتصادي الكلي الذي خلفه الاتكال المفرط على الايرادات النفطية خلال العقود الماضية، من اجل الوصول الى نمو اقتصادي مقبول، لذلك تبرز أهمية تطبيق سياسات اقتصادية فعالة وكفؤة لتطوير قطاعاته الاخرى في ظل تحديات النمو الاقتصادي في العراق، من اجل النهوض بواقع جديد بعيداً عن دورات الرواج والكساد للنفط وقدمت الدراسة مقترحات اكدت على ضرورة العمل على تطوير مؤسسات الدولة وتحديث أساليب العمل من خلال القيام بعملية التحول من الاقتصاد الاحادي الجانب إلى المتعدد، ليكون له دور اكبر في النشاط الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي.

و بهذا يعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة التي ساهمت في تحديد توجهاتها وبنائها النظري ومقاييسها، وتمثلت جوانب الفائدة من الدراسات السابقة في توجيه البحث الحالي لاختيار الوصول الى اهدافها، بتعميق الفهم في موضوع البحث من خلال الاطلاع على اسهامات الباحثين في مجال واقع النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي، و أسهم الإمعان في تلك الدراسات في تحديد نقطة البدء لانطلاق البحث الحالي واستخدام ادوات تحليلية لم تتناولها الدراسات السابقة(منحنى لورنز، ومعامل جيني) لتلخيص انعكاس النمو الاقتصادي وعدم قدرته على تحقيق حالة العدالة والمساواة بين افراد المجتمع العراقي على الرغم من معدلات النمو المرتفعة.

المطلب الاول – مؤشرات النمو الاقتصادي

اولاً– الناتج المحلي الاجمالي **((Gross Domestic Product (GDP))**

وفقاً للتعريف اعلاه فأن الناتج يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقاتها من دون الاستعانة بالموارد الخارجية وبالتالي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما ، وقد لعب لمدة طويلة من الزمن دور اساسي في تصنيف فقر وغنى الدول ، واعتبر من المؤشرات المهمة والاكثر شمولا للنشاط الاقتصادي الاجمالي حيث يشمل جميع قطاعات الاقتصاد.

وتأتي الاهمية الاساسية للناتج المحلي الاجمالي من كونه مؤشرا رئيسيا لتحديد الكثير من الحقائق والتي منها متابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية ، اي يكشف عن الرخاء او الركود في الاقتصاد المعني، وانه يشخص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الاخرى من حيث التخلف او التقدم في كفاءة النمو وكذلك يعد GDP مؤشرا مهما في اعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لان معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي (معروف ،٢٠٠٥، ٧٥-٧٦).

إذ ان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى انخفاض الناتج الكلي في الاقتصاد ويتسبب هذا الانخفاض في تقليص مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية ، وهذا الانخفاض ايضا يؤدي الى تقليص فرص العمل المتوفرة مما يسبب (مشكلة البطالة) ومن ثم الفقر نتيجة لانخفاض استهلاك الافراد من السلع والخدمات والى تراجع الاستثمارات ، وبالعكس في حالة زيادة الناتج المحلي (طوروس، ٢٠١٠، ١٠).

لذا يكون الناتج المحلي الاجمالي محرك غير مباشر في قياس الرفاه بمفهومه العام في المجتمع وعلاقته ببعض الظواهر التي تسود في المجتمعات كظاهرة الفقر والبطالة اللتان تشكلان تحديا كبيرا امام الدول النامية بصورة خاصة وبالتالي تاثيره على التنمية البشرية. وان العلاقة بين ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض نسبة الفقراء ومعدلات البطالة لا يعني بالضرورة ان

نسبة الفقراء والبطالة قد انخفضت او ستنخفض نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي لان هناك قد تكون اسباب كامنة وراء ظاهرة الفقر والبطالة مثل(خصائص الاسرة وافرادها والتعليم، ونوع النشاط الاقتصادي الممارس او تركز الاستثمارات في مناطق دون اخرى، او طبيعة الاستثمارات التي لا تمتص البطالة)، وايضا فان هذا لا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي لا تسهم في انخفاض نسبة الفقر مطلقا بل تسهم فيه ولكن بشكل غير مباشر من خلال الاجراءات التي يتم اتخاذها في اطار السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للحد من انتشار الظاهرة وتفاقمها من خلال استحداث (فرص عمل ، وتمويل المشاريع الذاتية) (صالح،٢٠٠٧ ، ٥-٦). لذا يكون للناتج المحلي اهمية على التنمية البشرية الا انه لا يعد المحدد الوحيد وانه مؤشر غير كافي للحكم على مستوى التنمية في دولة معينة ، لما يعانيه استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاهية من مشاكل وعيوب منها، لا يدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي اوقات الفراغ التي تعتبر زيادة في الرفاهية الاجتماعية ، كذلك اعتبار بعض الانشطة غير السوقية كالعمل المنزلي ورعاية الاطفال من ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي ولا يأخذ بالحسبان الاعمال التي تضر بالبيئة وتؤثر في الرفاهية الاجتماعية ، اضافة الى ازدواجية في قياس بعض السلع الوسيطة والنهائية كما انه لا يفرق بين الخدمات الضرورية التي يحتاجها البلد(كالتعليم والصحة) وبين السلع الكمالية التي تصنع لفئة معينة (الوزني واحمد حسين ،٢٠٠٧، ١٢٧).

ثانياً- حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

اعتمدت المنظمات الدولية عددا من المؤشرات للدلالة على مستوى المعيشة في البلدان المختلفة ومنها حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وتحسب حصة الفرد من الناتج بتقسيم الناتج في سنة معينة على عدد السكان في نفس السنة (المهندي، ٢٠٠٨، ٢).

$$\text{حصة الفرد من الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}}$$

وهو من المؤشرات الذي ساد في السبعينات لقياس المستوى المعاشي والتقليل من درجة فقر المواطنين وبالتالي قياس التنمية من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة المجتمع على استثمار امكانياته وموارده الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية وفي زيادة معدلات التنمية البشرية حيث أن المعادلة السابقة تمثل مؤشر على مستوى النمو الاقتصادي او الرفاهية الاقتصادية ومعياراً للتفرقة بين الدول الغنية والفقيرة. ويزداد الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي.يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف Subsistence Level).

وجرى الاعتماد عليه بنحو واسع لقياس النمو الاقتصادي والتنمية باعتبارة المقياس الاسهل والايسر منالا في احصاءات الحسابات القومية ولغرض المقارنة بين االدول المتخلفة وقياس الفجوة النسبية والمطلقة بين البلدان المختلفة الا ان هذا المؤشر تعرض لانتقادات عديدة ومتواصلة (عثمان،١٩٩٥، ٩-١٠)، إذ يعد الدخل وسيلة وليس غاية لذا لا ينبغي ان يكون ضمن دليل التنمية البشرية واشار البعض ان الدراسات الكمية لاتوفر مقباسا بديلا كافيا للتعبير عن مدى اشباع الحاجات الاساسية اضافة لاخفائة لعدم المساواة ولايهتم بمشكلات الموارد البشرية (العصفور،٢٠١١، ٨٠) ويستخدم الاقتصاديون أساليب وطرق كمية لقياس درجة عدالة توزيع الدخل بين السكان، لعل أبرزها الادوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة والمساواة هو منحنى لورنز، ومعامل جيني.

١- منحنى لورنز LORENZ CURVE

هو احد طرائق قياس التفاوت في توزيع الدخل ويمثل العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل الذي يحصلون عليه خلال سنة معينة، وعادة ما يتم رسم منحنى لورنز في التمثيل البياني لمربع ترصد على محوره الافقي فئات مكتسبي الدخل (السكان) في شكل نسب مئوية متصلة بينما يرصد على المحور العمودي نسب الدخل المكتسب وقطر هذا المربع هو خط التساوي المطلق للدخل (Line of Equality) المرسوم من الزاوية اليسرى السفلى الى الزاوية العليا اليمنى وبدرجة ميل (٤٥) . وكلما ابتعد الدخل عن هذا الخط كان هناك تفاوت مطلق في الدخل ولكن الاقتراب من خط التساوي يقلل التفاوت في توزيع الدخل (حسين ،٢٠١٠، ١٩٥)

ولو كانت الدخول متساوية فان كل وحدة مضافة معينة على الموقع سوف تكون على مسافة قصيرة ومتساوية عن النقاط التي تسبقها او تليها وبذلك نحصل على خط مستقيم الذي هو خط التساوي المطلق .ان هذا المعيار يبين درجة التشتت في الدخول الفعلية للافراد معبرا عنها بمقدار الفجوة اي المساحة المظللة مابين خط التساوي المطلق ومنحنى لورنز اي بمعنى كلما تزداد فجوة التفاوت (Inequality Gap) بين خط التساوي ومنحنى لورنز يشتد سوء توزيع الدخل وكلما اقترب هذا المنحنى من خط التساوي فانه يعبر عن عدالة التوزيع (رسن ،٢٠٠٠، ٦٣-٦٤) كما في الرسم البياني في الشكل (١)

ويمكن استخدام منحنى لورنز اضافة لقياس التفاوت ، للمقارنة في التوزيعات المختلفة للدخل بين سنتين مختلفتين او بلدين ويكون الاقرب لخط التساوي هو الاكثر عدالة في توزيع الدخل لذا استخدم كمقياس عالمي لقياس التنمية البشرية التي من محاورها الاساسية تقليل التفاوت في الدخل والثروة والتركيز على العدالة والانصاف .

شكل (١) منحنى لورنز

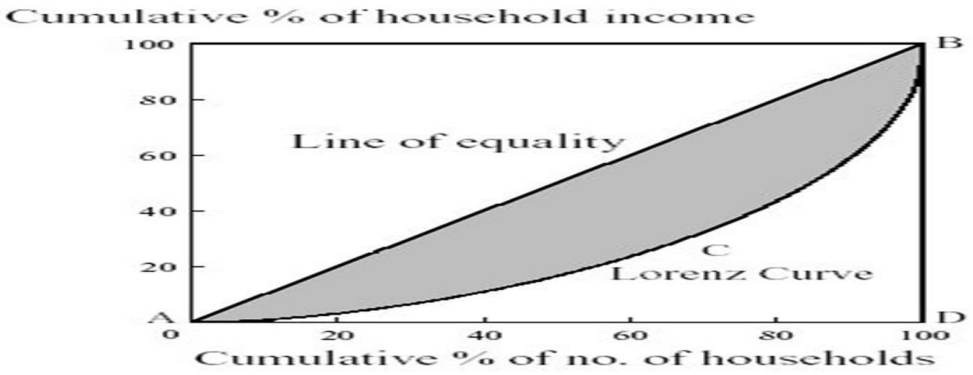

٢ – معامل جيني GINI COEFFICIENT

يقيس معامل جيني درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة المطلق ومنحنى لورنز الى اجمالي مساحة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى وعليه فان معامل جيني لا يخرج من كونه نظرة اخرى لمنحنى لورنز . وتعتمد فكرته ببساطة على قياس نسبة المساحة المظللة (c) على اجمالي مساحة المثلث ABD(بخاري ،٢٠١٢، ١٦) في الشكل (١) .

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المظللة C}}{\text{المساحة الكلية للمثلثABD}}$$

وينحصر معامل جيني بين الصفر والواحد حيث يظهر الصفر مساواة كاملة اي (الجميع يحصلون على الدخل ذاته) فيما يظهر الرقم واحد لا مساواة كاملة ، وكلما ازداد البعد الى يمين منحنى لورنز ازدادت اللامساواة وارتفع معامل جيني. وصيغة احتسابه (حسين ،٢٠١٠ ، ١٩٨).

$$Gin = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^{n} (Si + Si-1)\ wi$$

حيث ان Gin= قيمة معامل جيني . si= المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة Si Si−1 المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة السابقة لـ (N). 1= عدد الفئات.

Wi = النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i)

المطلب الثاني– معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق

اولاً– "الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه "

يعدGDP خير مؤشر للأداء الاقتصادي من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد الوطني ويستند نموه الى الطاقات إلانتاجية المادية والبشرية التي يملكها البلد (بريهي ، ٢٠١١، ٢٤)

وعن طريق معطيات الجدول رقم (١) يمكن معرفة اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق والذي يشير إلى اتخاذه اتجاهاً تصاعدياً للأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ بفعل توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في نهاية التسعينات التي أحدثت تحسناً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المبالغ التي حصل عليها العراق من بيع النفط الخام ، إذ شهدت معدلات نمو سنوية إيجابية بلغت ٢% بالأسعار الثابتة انخفضت في عام ٢٠٠٢ ليسجل معدل نمو سالب بلغ – ٧.٠ وذلك لأسباب تتعلق بأحداث ١١ أيلوم عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة واضطراب الأسواق العالمية التي اثرت بصورة كبيرة في صادرات العراق النفطية المرتبطة بتلك الأسواق (عبد سالم ،٢٠٠٩، ١٥)، وبالتالي أثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج وجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ (مليون دينار) بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠)

السنوات Year	١ الناتج المحلي الإجمالي Cross Domestic Product		٢متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية Copper Capite in current prices	٣ النمو السنوي للأسعار الثابتة %
	بالأسعار الثابتة Inconstant prices	بالأسعار الجارية Incurrent prices		

٢٠٠٠	٤٢٣٥٨.٦	٥٠٢١٣٦٩٩.٩	٢.٠	–
٢٠٠١	٤٣٣٣٥.١	٤١٣١٤٥٦٨.٥	١.٦	٢.٣٠٥
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤٩	٤١٠٢٢٩٢٧.٤	١.٦	٧.٠ –
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠.٤	٢٩٥٨٥٧٨٨٠٦	١.١	٣٣.١٠٠ –
٢٠٠٤	٤١٦٠٧.٨	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	١.٩	٥٤.٢
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨.٨	٧٣٥٣٣٥٨٩.٦	٢.٦	٤.٤٠٠٦
٢٠٠٦	٤٧٨٥١.٤	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٣.٢	١٠.١٥٨
٢٠٠٧	٤٨٥١٠.٦	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٣.٧	١.٣٧٢
٢٠٠٨	٥١٧١٦.٦	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٥.١	٦.٦٠٨
٢٠٠٩	٥٤٧٢٠.٨	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	٤.١	٥.٨٠٨
٢٠١٠	٥٧٩٢٥.٩	١٥٨٥٢١٥١١٥	٥.١	٥.٨٥٧
٢٠١١	٦٢.٨٩٦.٩	٢١١.٣٠٩.٩٥٠.٦	٦.٧	٨.٥٨
٢٠١٢	٦٨.٢٨٥.٨	٢٤٥.١٨٦.٤١٨.٥	٧.٢	٨.٥٦

المصادر :

١- (**وزارة** التخطيط ،المجاميع الاحصائية السنوية من ٢٠٠٥-٢٠١٢).

٢- (العمود (٣) من عمل الباحث : الناتج في سنة المقارنة – الناتج في سنة الأساس / الناتج في سنة الأساس × ١٠٠).

ويبدو من الجدول رقم (١) أنخفض الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام ٢٠٠٣ وبمقدار نمو سالب – ٣٣% وأن سبب هذا الانخفاض يعزوا إلى الحرب واحتلال العراق وتوقف كافة مجالات الحياة والذي أنعكس أيضاً على انخفاض متوسط نصيب الفرد من ١.٦ مليون دينار لعام ٢٠٠٢ إلى ١.١ مليون دينار لعام ٢٠٠٣ .

وأخذ الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في تزايد مستمر من عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ أن ارتفاع الناتج طوال هذه الفترة يعود للاستقرار النسبي للبلد امنين واقتصاديا وذلك لزيادة عائدات النفط التي ارتفعت اسعارها العالمية بنسبة ٣٥.٨% . أما تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية إلى ١٣٠٦٤٢١٨٧ أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة ٣٣.٦% قياساً بعام ٢٠٠٨ الأمر الذي أنعكس في انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية ، وانعكس ذلك أيضاً على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج من ٥١٣٥٢٦.٧ إلى ٤١٢٥٨٢٩.٥ ، اما لسنة ٢٠٠٩ ارتفاعاً الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة ٥.٦% وان سبب هذا التأرجح في الناتج

المحلي بالأسعار الجارية والثابتة إلى تأثيرات أسعار المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي فيما حققت باقي القطاعات الاقتصادية معدلات نمو وبنسب متفاوتة (البنك المركزي العراقي ،٢٠٠٩، ٧).لذا فأن معدلات النمو تعد دالة بالطلب على الصادرات وخاصة النفطية ، إذ أن نمط تكوين الاقتصاد العراقي مرهون بالمتغيرات الخارجية بقدر ارتباطه بالمتغيرات الداخلية (النجفي ،٢٠٠٢، ٤٢٠)، وشهدت الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ ارتفاع لهذه المعايير وذلك لارتفاع سعر برميل النفط بنسبة ٢٨.٢% عام ٢٠١٠ ، وبنسبة ٣٧.٣% لعام ٢٠١١ (البنك المركزي العراقي ،٢٠١١، ٩) ولارتفاع الإنتاج لعام ٢٠١٢ بنسبة ١١% إضافة لارتفاع سعر برميل النفط بنسبة ١.٣% عن عام ٢٠١٠ (البنك المركزي العراقي ،٢٠١٢ ، ١٠) لذا من تتبع مسيرة الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ تأثره لما يتعرض له العراق والعالم من صدمات محلية وخارجية وذلك نتيجة لاعتماد نمو الناتج على قطاع واحد وهو النفط الذي يكون رهينة للتغيرات التي يمر بها العالم والبلد ، وأن هذا الاختلال مستدام في مضمونه لعقود من الزمن ولم نلاحظ الإستراتيجية الفاعلة للنهوض بالبلد حيث حاجة العراق اليوم والماسة الإسراع في إنشاء البنى التحتية وتبني سياسة التنويع الاقتصادي وأسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي خلال المرحلة الحالية لتجاوز مشكلة عدم كفاية التخصيصات الحكومية ومعالجة نقص كفاءة الأداء في تنفيذ المشاريع التنموية .

ثانياً– عدالة توزيع الدخل حسب مقياس التشتت

من المعروف أن المستويات المرتفعة من اللامساواة في الدخل تعمل على أضعاف معدل السرعة في تحويل ثمار النمو إلى عوامل تخفيض للفقر لأنها تقلص مقدار الحصة من الدخل ومقدار الجزء الذي يقتطعه الفقراء منه (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨ ،٤٤)، فنمو مستوى الدخل وزيادته يعد أمراً مهماً ولكن ذلك لا يكفي إذ حتى يكون تقليص الفقر مستمراً يجب أن يكون توزيع الدخل عقلانياً ويطال جميع شرائح المجتمع ولاسيما الفقراء منهم (بلول ،٢٠٠٩، ٥٥٤) وذلك لأن الدخل الحقيقي للفرد يحمل في طياته الكثير من الدلالات التنموية أهمها المستوى المعيشي اللائق والمستوى الصحي الجيد بالإضافة إلى الحصول على فرص التعليم ، وأن لعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد تؤدي دوراً أساسياً ليس فقط من حيث الحد من مساهمة كل فرد في جهود التنمية بل أيضاً من حيث الإسهام في تأجيج الشعور بالغبن وإضعاف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحد من آفات النمو الطويل .

المطلب الثالث :– قياس التفاوت في توزيع الدخل في العراق

يعد مؤشر جيني من المؤشرات المهمة في قياس مدى التفاوت في توزيع الدخل القومي ما بين الأفراد والذي ينحصر بين الصفر والواحد إذ يظهر الصفر المساواة الكاملة فيما يظهر الاقتراب

من الواحد التفاوت وعدم المساواة في الدخل وبالتأكيد فأن هاتان حالتان متطرفتان جداً بعيدتان عن الواقع العملي ولغرض التعرف على التفاوت في توزيع الدخل في العراق نتبع الجدول الأتي:

جدول (٢)

قيمة معامل جيني في العراق لسنوات متفرقة

2011	2010	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
0.533	0.309	30.9	0.445	0.422	0.415	0.351	0.590	0.580

المصادر :

١- (وزارة التخطيط،٢٠٠٥، المسح الاحوال المعيشية، ١٣٨).
٢- (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، المسح السريع للاسرة،١٠١).
٣- (وزارة التخطيط،٢٠٠٩، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،١٢).
٤- (المسعودي،٢٠١٠، ٤٠)
٥- (عوده، محمد حسن واخرون،٢٠١٦)

يعد انتشار الفقر هو من المؤشرات المهمة التي تدل على عدم عدالة توزيع الدخل وإلى التباين في الدخول بين أفراد المجتمع الذي يتطلب في أوقات كثيرة تدخل الدولة لإعادة التوازن من خلال تغير التوزيع أو تقدم الإعانات ، وكان التفاوت في العراق في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ أكثر حدة نتيجة طبيعة نوع الحكم السائد وظروف الحصار الاقتصادي مما نجم عنه التدهور الحاد في مستويات المعيشة والتوزيع غير العادل الذي رافقه تضخم كبير أثر بشكل سلبي على ذوي الدخل المحدود والذي يعكسه ارتفاع معامل جيني لتلك الحقبة .

إذ بلغ ٠.٤٣٦ لعام ١٩٩٤ وارتفع إلى ٠.٥٤٠ لعام ١٩٩٨ (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨، ٤٠)، وفي عام ٢٠٠٣ ووفقاً للتصنيف الثلاثي لقياس المستوى المعيشي للسكان في العراق فأن نسبة الأسر في وضع منخفض جداً بلغت ٣١.٢% والأسر في وضع متوسط بلغت ٤٤.٨% ، أما الأسر في وضع مرتفع بلغت نسبته ٢٤% (مركز حمورابي للبحوث والدراسات،٢٠٠٨ ، ٢٩٠)، وبلغت قيمة معامل جيني ٠.٥٨٠ لعام ٢٠٠١ ، و٠.٥٩٠ لعام ٢٠٠٢ وتعد هذه النسب مرتفعة وتدل على عمق التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخول وفي عام ٢٠٠٣ انخفضت النسبة الى ٠.٣٥١عن ما كانت عليه للسنوات السابقة وذلك على أثر تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي للأفراد بعد سقوط النظام البائد وخاصة بعد أن استعاد الدينار العراقي عافيته والانتشار الأوسع للدخل بين كافة السكان .حيث ساهمت الاجور والرواتب بنسبة

٤٥% في تكوين الدخل الشهري للأسرة العراقية (وزارة التخطيط ،٢٠٠٥ ، ١٤٢)، بعد أن كانت تشكل ٢٤% لعام ١٩٨٨ وكانت نسبتها أقل من ذلك بكثير لأعوام التسعينات (الحسيني ،٢٠١٠،٢٨٠) لذا فأن التفاوت في العراق والذي يقاس بمعامل جيني لقيمة الدخل تعتبر أقل من بعض الدول المجاورة التي بلغت للأردن ٤١.٨ %(الامم المتحدة،٢٠٠٤، ١٩٠) .

إلا أن عام ٢٠٠٤ ارتفع معامل جيني إلى ٤١٥% وكلما ارتفع معامل جيني انخفضت حصة الدخل القومي التي تنالها أفقر شرائح المجتمع أي تدهور المستوى المعيشي ويعود ذلك نتيجة ظروف الاحتلال التي مر بها البلد وعدم الاستقرار والنهب والسلب التي طالت كافة مفاصل الدولة وارتفاع مستوى الأسعار ولغرض توضيح مدى انحراف التوزيع الفعلي لظاهرة التفاوت عن التوزيع المثالي تم تقسيم السكان والدخل على خمسة فئات متساوية كل فئة تمثل ٢٠% من السكان وما يقابلها ٢٠% من الدخل وكان نصيب كل فئة متساوية كل فئة تمثل ٢٠% من السكان وما يقابلها ٢٠% من الدخل وكان نصيب كل فئة كما جاء في جدول (٣) .

جدول (٣) الفئات الخمسية للسكان والدخل لعام ٢٠٠٤

فئة السكان	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس
الدخل	٦.١	٦.٤	١٦.٨	٢٧.٥	٤٢.٥

(وزارة التخطيط،٢٠٠٥،مسح الاحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤، ١٥٠)

إذ الواضح من الجدول أن حصة الخمس الأغنى من الدخل كانت عالية جداً إذ أن هذه الشريحة من السكان استحوذت على ٤٢.٥ من إجمالي الدخل الكلي وباقي الأربعة أخماس استحوذت جميعها على ٥٦ من إجمالي الدخل ، وأن حصة الخمس الأغنى كان أكبر من حصة الأخماس الثلاثة الأولى التي تبلغ مجتمعة ٢٩.٣ من الدخل الكلي مما يوضح حجم التفاوت الذي بلغه الدخل بين أفراد المجتمع العراقي وبعد تمثيل البيانات السابقة على نقاط في رسم بياني يتم التوصل إلى منحنى لورنز في العراق لعام ٢٠٠٤ والذي يشير إلى نسبة التفاوت الأكبر التي بلغه المجتمع العراقي عن عام ٢٠٠٣ كما في الشكل(٢)

الشكل (٢)

منحنى لورنز لسنة ٢٠٠٣ ، وسنة ٢٠٠٤

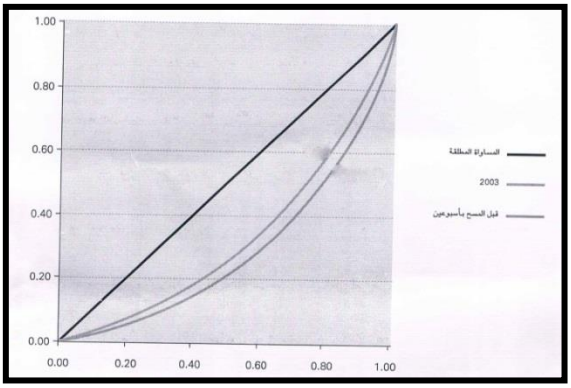

(وزارة التخطيط ،٢٠٠٥،مسح الاحوال المعيشيه لعام ٢٠٠٤، ١٥١)

واستمرت ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ففي إحصائيات المسح السريع في العراق لعام ٢٠٠٥ أشارات النتائج بأن الفئات الثلاثة الأولى التي تحصل على متوسط دخل شهري يقل عن ١٢٠ ألف دينار تشكل فيها الأسر ٧.٦% من مجموع عدد الأسر لكنها تستلم ١.٣% من إجمالي دخول الأسر ، في حين أن الفئات الثلاثة الأخيرة والتي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين ١.١ – ١.٨ مليون دينار ، فأكثر تشكل ٣٩% من مجموع عدد الأسر وتستلم ٢١.٥% من إجمالي دخول الأسر في الريف والحضر .

وبمقارنة نتائج مسح الأسرة لعام ٢٠٠٥ مع الأعوام السابقة تبين بأن قيمة معامل جيني قد ارتفعت عما كانت عليه فقد بلغت ٠.٤٢٢ في الحضر والريف لعام ٢٠٠٥ واعتبر أن التفاوت في الدخول يعد منخفضاً نسبياً في الريف مقارنة بالسنوات السابقة ، إذ سجل معامل جيني ٠.٣٩ في الوقت الذي سجل المعامل للحضر ٠.٤٣ ، حيث أن الأسر في الريف للفئات الثلاثة الأولى تحصل على متوسط دخل شهري يقل عن ١٢٠ ألف دينار تشكل نسبة ٩% من مجموع عدد الأسر وتستلم ١.٧% من إجمالي دخول الأسرة في حين أن الأسر في الفئات الثلاثة التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ١.١ – ١.٨ مليون فأكثر تشكل نسبة ٣.٧% من مجموع عدد الأسر وتستلم ١٥.٩% من إجمالي دخول الأسر وأشارت نتائج المسح بأن أدنى ١٠% من الأسر تستلم ١.٩% فقط من إجمالي دخول الأسر في العراق وأن أعلى ١٠% من الأسر تستلم ٣٢.٦% من إجمالي الدخول وأن أدنى ٥٠% من الأسر تستلم ٢٢.٤% في حين أن أعلى ٥٠% من الأسر تستلم ٧٧.٦% من إجمالي دخول الأسر في العراق (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٥، ١٠٠)، وبتمثيل تلك البيانات على نقاط في رسم بياني لمنحى لورنز لعام ٢٠٠٥ في الشكل (٣) الذي يبين درجة التشتت في الدخول الفعلية للأفراد معبراً عنها بمقدار المسافة ما بين خط التساوي المطلق ومنحنى لورنز الذي من خلاله يتضح ارتفاع شدة التفاوت بين أفراد المجتمع .

الشكل (٣)

منحنى لورنز لسنة ٢٠٠٥

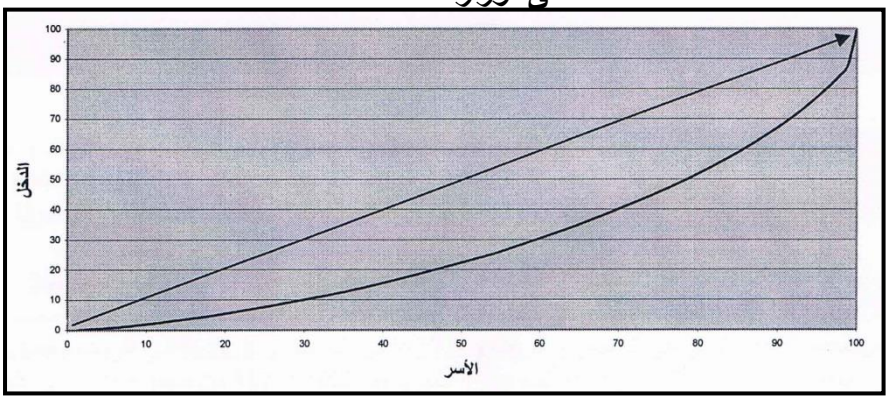

المصدر (وزارة التخطيط،٢٠٠٥، المسح السريع للاسرة ، ١٠١)

ومن الملاحظ أن بعد أن انخفض التفاوت في الدخول للأفراد لعام ٢٠٠٣ عن ما كان عليه للأعوام السابقة إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث عاد التفاوت في الدخول للسنوات ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، وهذا ما عكسه معامل جيني ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها استفادة بعض الأفراد من الوضع غير الطبيعي خاصة بعد سقوط النظام لعام ٢٠٠٣ للحصول على مكاسب غير طبيعية .

فضلا عن استفادة شريحة من الذين يعملون للدولة بصفة مجهزين ومقاولين والموظفين الذين يتمتعون بدرجات وظيفية عالية وحصولهم على رواتب عالية وبشكل غير اعتيادي كالمدراء العامون ، والخبراء والمستشارين الذين يتمتعون بمزايا مادية غير متاحة للغالبية العظمى من منتسبي دوائر الدولة إضافة إلى انخفاض رواتب شبكات الحماية الاجتماعية .

ولو جاز لنا نظرياً تقسيم سكان العراق على مجتمعين الأول يكتسب دخلاً من الدولة بشكل أو بأخر والثاني لا يكتسب منها أبداً وبضمنهم مستلمي رواتب الرعاية الاجتماعية لظهر أن توزيع الثروة والدخل في المجتمع الثاني شديد التفاوت إضافة إلى الفارق الجوهري في متوسط الدخل بين المجتمعين (العلي ، ٢٠١١، ٤).

وفي عام ٢٠٠٧ أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي الشامل (IHSES) في العراق مدى التفاوت في توزيع الدخل على مستوى المحافظات في العراق اذ يعد ٤٠% واكثر من سكان بعض المحافظات فقراء (المثنى ٤٩% ، بابل ٤١% ، صلاح الدين ٤٠%) ومحافظات أخرى تقل عن ١٠% كما في محافظات كردستان (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩ ، ١٠)، ويعود ذلك إلى استفادة إقليم كردستان من النشاط التجاري ونسب التنمية التي شهدتها مقارنة بمحافظات العراق الأخرى ، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي شهده الإقليم ، وبلغ معامل جيني لعام ٢٠٠٧ (٠.٣٠٩) (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ٥) مما يدل ذلك على انخفاض في مستويات التفاوت في الدخول .

فأتت سياسة الدولة في الاهتمام بتعديل رواتب موظفي الدولة مع ارتفاع عدد القوى العاملة في دوائر ومؤسسات الدولة من ١٩١٢٦٠٥ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٦٠٢٦٠ لعام ٢٠٠٧ بزيادة تقدر بنسبة ٧% وأزداد العدد بمقدار ١٦% لعام ٢٠٠٨ ، ويعود ذلك لانحسار دور القطاع الخاص وضعف النشاط الاستثماري والشعور بالاستقرار والأمان النسبي لعام ٢٠٠٧ وتحسن المستحقات التقاعدية حسب قانون التقاعد العام الجديد وتعزيز مكتسبات موظفي الدولة من مخصصات مهنية

واجتماعية (وزارة التخطيط ، ٢٠٠٨ ، ٨) إلا أنه رغم هذا التحسن لكن لم يلغَ وجود تباين في الدخل والإنفاق بين الأسرة الفقيرة وغير الفقيرة خاصة في مجال الدخل إذ أشارت البيانات المتاحة إلى أن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على ٤٣% من الدخل بينما يحصل الخمس الأصغر منها على ٧% من الدخل على مستوى العراق ، إلا أن التفاوت يبدو أقل حدة بالنسبة للإنفاق إذ أن حصة الأسر الأغنى تبلغ ٣٩% من مجموع الإنفاق الأسري فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر ٩% وكما في الشكل (٤) حيث يعبر منحنى لورنز إلى قرب المنحنى من خط المساواة أي أن التفاوت في الإنفاق منخفض نوعاً ما في العراق (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١٢).

شكل (٤)

منحنى لورنز للأنفاق في العراق لسنة ٢٠٠٧

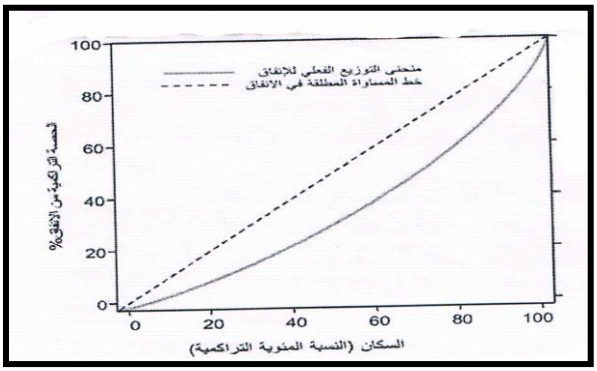

المصدر :(وزارة التخطيط ، ٢٠٠٩ ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، ص١٢) .

أما لسنة ٢٠١٠ يدل معامل جيني على أن عدم المساواة في توزيع الدخل بقيت على حالة وظلت مستقرة إذ يبلغ المعامل ٣٠.٩% وهي نفس النسبة لعام ٢٠٠٧ أي أن التفاوت يعد ليس كبيراً ويعود ذلك لضوابط تعديل سلم الرواتب رقم(٢٢) لسنة ٢٠٠٨ الذي خصص رواتب للموظفين من ١٤٠ ألف دينار عراقي للذين لا يحملون شهادة ويعملون بالحرف كعمال مهرة إلى ٤٢٩ ألف دينار لحملة الشهادات وأضيف للراتب منح تخصيصات للمنصب والحرفة والموقع الجغرافية والحالة الزوجية وخطورة العمل (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨، ٨).الى ان عام ٢٠١١ شهد ارتفاع ملحوظ لمعامل جيني الذي وصل الى ٠.٥٣٣ وذلك يعود لتراجع مخصصات الدعم وخاصة دعم البطاقة التموينية ، وتذبذب اسعار النفط.

المطلب الرابع :- دور النمو الاقتصادي في العراق على مسار التنمية البشرية

يشكل النمو الاقتصادي ضرورة مطلقة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وهذه الضرورة ترتبط بشروط النمو من حيث المستوى والنوعية ونمط الاستمرارية في مساره إذ أن مستوى النمو يضمن تحقيق هدفين مركزين هما إنتاج السلع والخدمات مما يكفي لتحقيق رغبات ومتطلبات

النمو السكاني كحالة من الضرورة القصوى لإدامة حياة المجتمع وكذلك تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي يمهد لوجود إمكانية لتوزيع المنافع وتوفر هذا الشرط يزيد من فرص البدائل والخيارات وهي التي تعد جوهر سعي التنمية البشرية نحو حياة أفضل أما نوعية النمو هو عدالة التوزيع وهذه الاعتبارات جَسدَ ضخامة التحدي الذي يواجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سعيها إلى ضمان أهداف التنمية البشرية المستدامة (البستاني، ٢٠٠٩ ،٩٦) إذ أن استمرارية النمو الاقتصادي يؤدي إلى رفع دخل المواطن وإنتاجيته معاً إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي ليس دليلاً على حدوث تنمية بشرية حقيقية ، إذ يجب أن يترجم هذا الدخل إلى تحسن في حياة الشعوب وبدون توزيع ملائم وسياسة عادلة قد يفشل النمو الاقتصادي في أحداث تحول في حياة البشر فميزة النمو الاقتصادي ليس في زيادة الثروة وإنما في توسيع دائرة خيارات البشر(العصفور، ٢٠١١، ٧٩).

والنمو الاقتصادي المتحقق حالياً والمتوقع في العراق يعد من أعلى معدلات النمو في العالم وذلك بفعل الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعارها إضافة إلى عقود جولات التراخيص التي أبرمتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول وعلى الصعيد الاقتصادي حقق النمو نجاحات مختلفة للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١ منها انخفاض نسبة البطالة وانخفاض الفقر من ٥٤% إلى ٢٣% وانخفاض نسبة التضخم من ٦٥% إلى ٦% وانخفاض الدين العراقي من ١٢٧ مليار دولار إلى ٥٤ مليار دولار إلا أن قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية لازالت دون المستوى المطلوب(البصري،٢٠١٢، ٢). أي أن ارتفاع النمو الاقتصادي في العراق لم يحسن من مستويات التنمية البشرية ومؤشراتها ، وذلك لأن معدلات النمو الاقتصادي ليست حقيقة لضمان نهوض اقتصادي اجتماعي يتناسب مع معدلات النمو . فالنمو الحقيقي يحقق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل وإطار مؤسسي داعم للاستقرار الاقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من آثارها حال حدوثها بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوى العاملة ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل (عبد المنعم ،٢٠١٢، ٧)، إلا أن ريعية الاقتصاد العراقي الذي يركز على النفط بنسبة ٤٤% في توليد الناتج المحلي إضافة إلى انعدام التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية التي أدت إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات (عباس، ٢٠١١، ٧٩–٨٠)، كما أن العملية السياسية لم تكتمل بصورة صحيحة لتعزيز التنمية البشرية كل تلك التحديات يواجهه النمو الاقتصادي فلم يستطع من دفع عجلة التنمية البشرية حتى غدا العراق أمام مفترق طرق .

أما طريق متفائل يتطلب رفع مؤشرات التنمية البشرية من خلال الاستثمار في البنى التحتية الضرورية لغرض الوصول إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الخدمات العامة وبالأخص التعليم لرفع الإمكانية الفكرية ووفقاً لذلك يجب أن تتنوع نسب مكونات الناتج المحلي بحيث تكون مساهمة النفط دون ٣٠% وهذا يحقق قدر كبير من التطور والرفاهية الاقتصادية للمواطن، أو طريق يائس يبقى العراق على ما هو عليه حالياً والذي لا يحدث تطوراً في الوصول للتنمية البشرية وسيادة القانون وهذه الحالة تكون نسبة مساهمة قطاع النفط طاغية على بقية مكونات الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥٠%(البصري،٢٠١٢، ٢) ، فانخفاض مساهمة بقية القطاعات وارتفاع أسعار النفط واعتباره فقط القطاع الرائد من دون أن يعود بجذب بقية القطاعات أثار نقمة الموارد بشكل أكبر في الوقت الذي غدت فيه المنتجات العراقية أقل تنافسية فالنمو الاقتصادي في العراق لم يحقق تطلعات التنمية البشرية لأنه لم يرتبط بشروطها ، ففاعلية الروابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تدعمها مظلة الإدارة الفاعلة التي تجسد البعد الزمني أي لابد في المدى الطويل من الوصول لمستويات عالية من النمو تدعمه السياسات الهادفة إلا أن من الملاحظ أنه على الرغم من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن تفعيل دور النشاطات الإنتاجية والخدمية مازالت متدنية ، إذ أن الإيرادات غير النفطية لم تشكل في موازنة ٢٠٠٩ سوى ١١.٥٣ ازدادت إلى ١٤.٣٢ لعام ٢٠١٠ وانخفضت إلى ٩.٨١% لعام ٢٠١٢(وزارة التخطيط ،٢٠١١، ١٩)، وازدادت الأهمية النسبية للنشاطات السلعية على حساب النشاطات الإنتاجية وخاصة للسنوات الأخيرة وهذا يبرز عدم وجود الوقفة الجادة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع حيث من الملاحظ في الجدول (٣) أن الأهمية النسبية وبالأسعار الجارية للنشاطات السلعية ارتفعت إلى ٥٣.٥% ، ٦٠.٨% ، ٦٦.٩% وإلى ٦٥.٤% للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ على التوالي في الوقت الذي انخفضت الأهمية النسبية لبقية الأنشطة إلى ٤٦.٥% ، ٣٩.٢% ، ٣٣.١% ، ٣٤.٦% للسنوات ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ على التوالي .

الجدول (٤)

الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد العراقي (بالأسعار الجارية)

القطاعات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١- الأنشطة السلعية	٥٣.٥%	٦٠.٨%	٦٦.٩%	٦٥.٤
٢- الأنشطة التوزيعية والخدمية	٤٦.٥%	٣٩.٢%	٣٣.١%	٣٤.٦

(البنك المركزي العراقي،التقارير الاقتصادية السنوية للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٢)

الاستنتاجات

١- يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة بنيوية خطيرة يأتي في مقدمتها أحادية الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيسي لتكوين الدخل المحلي وبقائه رهينة لتقلبات السوق النفطية ، مع ضعف مساهمة القطاعات الاخرى الضرورية كالزراعة والصناعة.

٢-لم يعد النمو محصن بسياسة ذكية تضمن استدامته وإدارة لذلك لم تستطع الدولة أن تفعل هذا النمو باتجاه النهوض .

٣-تفاوت الدخول داخل المجتمع الواحد وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين السكان وذلك نتيجة خلل في دور الدولة التي يتوجب عليها أما تطوير وتنفيذ سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخل ، أو إعادة النظر في تخصيص الخدمات الاساسية بما يضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع أو عن طريق الاستدامة على تطوير سياسات الحد الأدنى للأجور والتأكد على مواءمتها للنمو الاقتصادي في المجتمع .

٤-وجود تباين في توزيع الدخل من خلال مقايس منحنى لورنز، ومعامل جيني.

٥- انعدام التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية التي أدت إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات.

٦-ارتفاع النمو الاقتصادي في العراق لم يحسن من مستويات التنمية البشرية ومؤشراتها ، وذلك لأن معدلات النمو الاقتصادي ليست حقيقة لضمان نهوض اقتصادي اجتماعي يتناسب مع معدلات النمو.

٧- انحسار دور القطاع الخاص وضعف النشاط الاستثماري الذي لم يساندا النمو الاقتصادي ،مما تسبب بعدم قدرة النمو الاقتصادي على تطور البلد ورفع مستوى التنمية البشرية في العراق.

٨-انتشار الفقر بشكل كبير ،هو من المؤشرات المهمة التي تدل على عدم عدالة توزيع الدخل وإلى التباين في الدخول بين أفراد المجتمع الذي يتطلب في أوقات كثيرة تدخل الدولة لإعادة التوازن من خلال تغير التوزيع أو تقدم الإعانات.

التوصيات

١-تنويع الاقتصاد العراق لضمان استمرار النمو الاقتصادي بما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

٢- يتعين على استراتيجية التنويع والنمو في العراق التركيز على تنويع محفظة أصوله من خلال الاستثمار في أبنائه ورأس ماله ومؤسساته.

٣- يتطلب الاقتصاد العراقي جرعة من المنافسة لأعادة تنظيم قطاعه العام الضخم والقطاع الخاص ذي الروابط السياسية، وتعزيز الاقتصاد الخاص غير النفطي، والاسهام في رفع مستوى الكفاءة، فالمنافسة والقدرة على التنافس ضروريان لخلق الفرص الاقتصادية.

٤- ان يكون للدولة دور اكبر وحازم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص تفاوت الدخل، بأتباع سياسة متوازنة وخاصة دعم السلع الضرورية للشرائح الفقيرة(خاصة مكونات البطاقة التموينية).

٥- إعادة بناء قطاع الصناعة والزراعة لتكن استراتيجية مهمة لتنويع قطاع الاغذية الزراعية في العراق يمكن أن يكون له إسهام كبير في تعزيز الاستقرار والازدهار

٦- اعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الاولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر اخرى للدخل وتشجيع ومساعدة المشاريع الصغيرة.

٧- رفع مؤشرات التنمية البشرية من خلال الاستثمار في البنى التحتية الضرورية لغرض الوصول إلى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الخدمات العامة وبالأخص التعليم لرفع الإمكانية الفكرية.

٨- لابد ان يرافق النمو الاقتصادي من توفر شروط النمو من حيث المستوى والنوعية ونمط الاستمرارية.

٩- لابد من التنسيق بين السياسة المالية للدولة والسياسية الاستثمارية للنهوض بالبنى التحتية وتوفير الخدمات الاساسية للمجتمع.

المصادر

<u>اولاً: الكتب</u>

١- البستاني، باسل، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٩.

٢- الحسيني ،احمد خليل ،(٢٠١٠)، **الفقر والدولة** . ط١، دار العربي للطباعة ، القاهرة.

٣- النجفي ، سالم توفيق ، (٢٠٠٢) ، **بيئة الاقتصاد العراقي –اشتراكية السوق، مقاربة اقتصادية لما بعد الحصار الاقتصادي العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية** ، ط١، بيت الحكمة . بغداد.

٤- الوزني ، خالد واصف واحمد حسين الرفاعي ،(٢٠٠٧) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط٧ ، دار وائل للنشر. عمان .

٥- حسين ، منى يونس ،(٢٠١٠)، **الوصول الى الرفاهية، علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية**.ط١، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت ، لبنان .
٦- رسن ، سالم عبد الحسن،(٢٠٠٠)،**المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية**، ط١، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا .
٧- طوروس، وديع ،(٢٠١٠) ،**الاقتصاد الكلي**، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت ، لبنان.
٨- عبد الرحمن ،اسماعيل وحربي عريقات ،(٢٠٠٤)، **مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، ط١ ، دار الاوائل للنشر.
٩- عثمان ،عثمان محمد ،**قياس التنمية البشرية** ، مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٥.
١٠- معروف ،هوشيار،(٢٠٠٥)، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

ثانياً: البحوث والمؤتمرات

١- الحمداني ،سعد نوري،(٢٠٢٠)، **تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ظل الهيمنة الريعية ،الواقع الحالي والمستقبل** ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،ج٢ ، مجلد١٦ ،العدد٥٠.
٢- العصفور، مجيد محسن محمد،(٢٠١١)،" **محاضرات في التنمية البشرية**"، الاكاديمية العربية في الدنمارك.
٣- العلي، احمد ابريهي ،(٢٠١١)، " **الاقتصاد العراقي وافاق المستقبل القريب**" ، شبكة الاقتصاديين العراقيين .
٤- المهندي، حسن بن ابراهيم ،(٢٠٠٨)، " **مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر- الواقع والافاق** ، سلسلة دراسات سكانية، الدوحة.
٥- المسعودي ، توفيق عباس،(٢٠١٠)،" **دراسة في معدلات النمو لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)** مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد٧، العدد٢٦ .
٦- بريهي، فارس كريم، (٢٠١١)،" **الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المجلد ١٠، العدد٢٧ ،٢١-٥٧.
٧- بلول، صابر، (٢٠٠٩)،"**السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد١.

٨- صالح ، كمال ، (٢٠٠٧)،"**نحو تطوير مؤشرات التنمية البشرية خاصة بالدول العربية**". المؤتمر الاحصائي العربي الاول ،عمان ،الاردن.

٩- عباس ، محمود جاسم،(٢٠١١)،"**النمو الاقتصادي ، المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨**".مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد(٢٧):٥٧-٨٦.

١٠- عبد المنعم ، هبه، (٢٠١٢)،" **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين –ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي .**

١١- عبد سالم، تقي،(٢٠٠٩)،" **رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي**"، مركز العراق للدراسات، بغداد.

١٢-علي، رحمن حسن واخرون،(٢٠٢٠) **تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧**، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، مجلد ١٢، عدد ٣٥.

١٣-عوده،محمد حسن واخرون،(٢٠١٦)، **دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة ١٩٧٥-٢٠١١**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٢٨

ثالثاً: النشرات والتقارير المحلية والدولية

١- البنك المركزي العراقي ،(٢٠١٠)، **التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٩، المديرية العامة للإحصاء والابحاث .**

٢- البنك المركزي العراقي ، (٢٠١١)، **التقرير الاقتصادي السنوي لعام٢٠١٠، المديرية العامة للإحصاء والابحاث .**

٣-الامم المتحدة،(٢٠٠٤)، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج الامم المتحدة الانمائي.**

٤- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،(٢٠٠٨)، **التقرير الاستراتيجي للعراق. الملف الاقتصادي .**

٥-وزارة التخطيط العراقية،(٢٠٠٥)، **مسح الاحوال المعيشية في العراق لعام ٢٠٠٤**، ط١ ، الجزء الثاني، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات.

٦-وزارة التخطيط العراقية،(٢٠٠٨)، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق**، الجهاز المركزي للإحصاء.

٧- وزارة التخطيط العراقية،(٢٠٠٨)، **ملامح الفقر من خلال تحليل الدخل والانفاق والطاقة الوطنية، الاوراق الحلقية لدراسة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق.**

٨-وزارة التخطيط العراقية،(٢٠٠٩)،**الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر**، ط١، الجهاز المركزي للإحصاء، المطبعة الوطنية. بغداد.

٩- وزارة التخطيط العراقية،(٢٠٠٩) ، **تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء .**

١٠- وزارة التخطيط العراقية،(٢٠١١)، **تقويم خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤**، الجهاز المركزي للإحصاء .

رابعا الانترنت

١-البصري، كمال،(٢٠١٢)،" **الاقتصاد العراقي الاسرع نمواً في العالم بتجاه مفترق طرق**
https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=226
٢-البخاري، عبلة عبد الحميد،(٢٠١٢)" التنمية والتخطيط الاقتصادي خصائص الدول الاقل نموا.
https://www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/ED2.pdf